مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

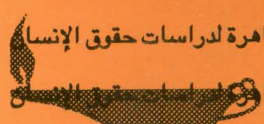

التحول الديمقراطي المتعثر في مصر وتونس

جمال عبد الجواد

تعقيب

أبو العلا ماضي
منصف المرزوقي
عبد الغفار شكر
وحيد عبد المجيد

مناظرات حقوق الإنسان – ٥ –

إدارة التناقضات ليست بالضرورة ممارسة ديمقراطية

د. وحيد عبد المجيد*

اتفق مع زميلي د. جمال عبد الجواد على أن التطور السياسي الذي بدأ في مصر وتونس اعتبارا من منتصف عقد السبعينات أثار قدرا محدودا من التفاؤل. وثبت الآن أن هذا القدر، رغم محدوديته، كان مبالغا على نحو لا يجوز معه تناول ما حدث في التجربتين من منظور الإصلاح السياسي الليبرالي.

ولذلك فإن خلافي معه يتركز أساسا في المنهج والمفهوم، وفي بعض الأحكام التي أطلقها في دراسته. ويبدأ الخلاف من عنوان الدراسة، إذ يصعب اعتبار التحول الذي حدث في البلدين في اتجاه تعددية مقيدة محكومة من أعلى نوعا من "الإصلاح الليبرالي".

نقد مدخل الإصلاح الليبرالي

يتعارض استخدام الكاتب مفهوم "الإصلاح الليبرالي" مع إقراره بأن هذا "الإصلاح كان انعكاسا لرؤية النخب الحاكمة لأفضل الطرق التي يمكنها بها مواجهة التهديد الموجه لبقائها" (ص3). وبغض النظر عن تقدير حجم هذا التهديد. يمكن

* رئيس وحدة الشؤون العربية، ورئيس تحرير التقرير الاستراتيجي العربي بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ومدير مكتب الحياة اللندنية بالقاهرة.

القول إن هذه النخب كانت تواجه أزمة مركبة هي مزيج من أزمات الشرعية والمشاركة والتوزيع.

ولذلك يضطر الكاتب إلى توضيح أن العملية التي أسماها "إصلاحا ليبراليا" هي في المقام الأول "عملية إدارة لتناقضات المجتمع السياسي والتنمية أكثر منها عملية مقصودة لذاتها" (ص22).

وهنا، لا يجوز استخدام مفهوم "الإصلاح الليبرالي" ولا يصح تبرير الالتجاء إلى هذا المفهوم بالقول إن التطور الديمقراطي في أغلب المجتمعات بدأ كطريقة لحل التناقضات والمشاكل التي تعترض تقدم المجتمع.

صحيح أن الديمقراطية هي ترتيب مؤسسي لإدارة التناقضات والمشاكل. ولكن ليس كل إدارة للتناقضات تعتبر ممارسة للديمقراطية، أو إصلاحا ليبراليا يقود إليها. فالشرط الأساسي، الذي لا غنى عنه، لاعتبار إدارة التناقضات نوعا من الممارسة الديمقراطية هو وجود تراض أو تفاهم على العملية الإصلاحية التي تؤسس للديمقراطية. ويقر الكاتب -ضمنيا على الأقل- بأن هذا التراضي العام كان ومازال غائبا فأول شروط هذا التراضي هو الاعتراف والالتزام المتبادلين بين مختلف القوى والتيارات، في حين يؤكد الكاتب انه ظل هناك اتجاه يعتبر نفسه هو الذي يملك الحكمة والحقيقة، يقول: "كان المقصود بالإصلاح ومازال هو إدارة الصراع بين اتجاه واحد صحيح واتجاهات متعددة خاطئة" (ص27). كما يشير إلى أن هذا الإصلاح "لم يصل إلى مستوى تنظيم الصراع بين جماعات متساوية في فرصتها في التعبير الصائب عن الواقع. فهذا لم يكن مستهدفا من البداية" (ص27).

وطالما إنه يقر بذلك، كان عليه أن يعيد النظر في استخدام مفهوم "الإصلاح الليبرالي" مدخلا إلى تناول التجربتين موضع الدراسة. ذلك أنه يصعب الاستناد إلى هذا المدخل ما لم تكن الجماعة السياسية، بما في ذلك نخبة الحكم، مستعدة للتوصل

إلى تراض عام على صيغة للتحول إلى الديمقراطية، حتى إذا كانت هذه الصيغة متدرجة.

أما أن يلجا نظام حكم سلطوي إلى إجراء انفتاح سياسي جزئي مقيد ومحكوم من أعلى سعيا إلى حل أزمة تواجهه، فهو ما لا يمكن اعتباره إصلاحا ليبراليا يرسي أسس الديمقراطية بأي حال.

تكييف النظام السياسي

إن ما حدث في مصر وتونس هو نوع من الانتقال، الذي شهدته بلاد أخرى، من النمط السلطوي المغلق إلى نمط سلطوي مفتوح جزئيا عبر السماح بقدر من التعددية المقيدة.

وحتى الآن لم يؤد النجاح في تحقيق هذا الانتقال سوى إلى إطالة أمد النظام السلطوي في ثوب جديد، وليس إلى تجاوز هذا النظام، وكان من نتيجة ذلك استمرار النظام السلطوي ونجاحه في الوقوف أمام رياح الديمقراطية التي هبت على العالم أخيرا، عكس النظام الشمولي الذي عصفت به هذه الرياح وانهار في بلاد كثيرة تحت وطأة تفاقم أزماته.

ويعني ذلك أن الاتجاه الذي غلب في فترة سابقة على حقل النظم المقارنة، واعتبر النظام السلطوي بمثابة نمط انتقالي بين الشمولية والديمقراطية لم يكن صائبا. وهو اتجاه تبناه عدد لا بأس به من علماء السياسة الغربيين، مثل يوجين ميهان في دراسته عن ديناميات الحكومة الحديثة، وكولمان في دراسته عن النظم السياسية في المناطق النامية ضمن الكتاب الذي شارك في تحريره مع ألموند، وأوروسيكين في مقدمته لعلم السياسة.

والتعددية المقيدة هي بمثابة امتداد للنظام السلطوي في صورة أخرى تنطوي على قدر من الانفتاح السياسي الذي يتفاوت مداه من فترة إلى أخرى حسب مقتضيات التعامل مع المشاكل التي تواجهه.

وربما يجوز الحديث عن قاعدة، أو ما يشبه قاعدة، هنا. وهي أنه حين لا يستطيع النظام السلطوي المغلق الحفاظ على شرعيته وتجديدها أو لا يقدر على مواصلة كبت التعدد، يلجأ إلى انفتاح سياسي جزئي يتوازى في الغالب مع انفتاح اقتصادي.

وتتباين حالات الانتقال وفقا لمدى الانفتاح السياسي وقابليته للتوسع أو التقلص. فكلما اتسع نطاق هذا الانفتاح، أو كان قابلا للتوسع، ربما تتوافر فرص للتحول في اتجاه الديمقراطية. وكانت حالة الجزائر هي الحالة العربية الوحيدة التي اقتربت من مشارف هذا التحول في نهاية الثمانينات. ولكن غياب التراضي العام على قواعد اللعبة أدى إلى صدام حاد ترتبت عليه نكسة كبرى ألقت بظلالها على بلاد أخرى من بينها مصر وتونس.

وفي هاتين الحالتين، ومعظم الحالات التي شهدت تعددية مقيدة، يبدو النظام السلطوي في ثوبه الجديد المنفتح جزئيا، قادرا على الاستمرار حتى الآن دون حاجة إلى إصلاح ليبرالي حقيقي، بل ومع مقاومة هذا الإصلاح بقوة وشراسة في بعض الأحيان.

وفي معظم الأحوال، يسعى النظام السلطوي المنفتح جزئيا (المعدل) إلى تصوير حاله كما لو كان نظاما ديمقراطيا، رغم أن الانفتاح الذي طرأ عليه يظل محدودا.

ويمكن إجراء هذه المقارنة الأولية بين النظام السلطوي المغلق والنظام السلطوي المنفتح -جزئيا- والذي سينطلق عليه هنا لدواعي التمييز نظام تعدديا مقيدا.

	النمط السلطوي	النمط التعددي المقيد
النظام الحزبي	• نظام حزب واحد أو نظام لا حزبي. • حظر إنشاء أحزاب سياسية، أو السماح ببعضها وإدماجها في كيان يهيمن عليه الحزب الحاكم.	• تعدد حزبي محكوم من أعلى. • قيود على تأسيس الأحزاب وعلى أنشطتها. • حرمان قوى وتيارات أساسية من تشكيل أحزاب.
الانتخابات	• غير تنافسية تجري بين مرشحي الحزب الواحد أو من يجيز هذا الحزب ترشيحهم من المستقلين، أو بين مرشحين مقبولين من نظام الحكم في حال عدم اعتماده على قاعدة حزبية. • لا تتوفر حرية التصويت، وتكون النتائج معروفة سلفا.	• شبيه تنافسية، ويتوقف مدى التنافس على الضمانات الانتخابية، التي لا تتوفر غالبا. • تجري بين مرشحين لأحزاب متعددة ومستقلين في معظم الأحيان. • تتأثر حرية التصويت بالقيود والضغوط وأعمال التزوير. • فوز الحزب الحاكم بالأغلبية محسوم سلفا.
المشاركة السياسية	• محدودة تتحكم فيها آليات التعبئة. • متأثرة بعدم ثقة الناخبين في جدواها.	• تزداد جزئيا في البداية ثم تتراجع، وتظل خاضعة لمؤثرات الترهيب والترغيب وافتقاد الثقة.
النظام الإعلامي	• سيطرة كاملة عليه.	• استثناء الصحافة جزئيا من السيطرة وتمتعها بقدر من الحرية.
الهيئة التشريعية	• أداة شكلية للموافقة الآلية.	• تظل أداة شكلية للموافقة، لكنها تصبح ساحة للتفاعل وتتردد فيها بعض أصداء الجدل العام عندما يوجد تمثيل للمعارضة فيها.
النظام القضائي	• يفتقد للاستقلال بدرجات متفاوتة، تصل في ذروتها إلى الإلحاق التام	• يكتسب القضاء الطبيعي قدرا من الاستقلال، ولكن تجري موازنة هذا الاستقلال عن طريق القضاء الاستثنائي.

وعلى هذا النحو، يبدو أن أهم ما يميز النظـــام التعـــدي المقيـــد بالمقارنـــة مـــع النظـــام السلطوي هـــو:

- تعدد حزبي محكوم من أعلـــى.
- تنافسية مقيـــدة.
- قدر من حرية الصحافـــة.
- اكتساب الهيئة التشريعية قدرا محدودا مـــن الحيويـــة.
- استقلال ملموس للقضاء العـــادي.

قانون الأحزاب مثـــالا:

ولنأخذ مثلا واحدا ذا دلالة بالغـــة، وهـــو قـــانون الأحـــزاب السياســـية. فـــهناك تشـــابه كبير بين القانونين المعمول بهما في كـــل مـــن مصـــر وتونـــس، وخصوصـــا مـــن حيـــث القيود الواردة فيـــهما.

وأول ملامح التشابه هو رفض قيام أحزاب تقســـم المجتمـــع. ففـــي القـــانون المصـــري، تم حظر إقامة أحزاب على أســـاس الطبقـــة أو الطائفـــة أو الانتمـــاء الجغرافـــي، أو علـــى أساس التفرقة بسبب العقيـــدة الدينيـــة أو العنصـــر أو الجنـــس. وفـــي القـــانون التونســـي، يحظر إقامة أحزاب على أساس الدين واللغـــة والجنـــس والجهـــة، بالإضافـــة إلـــى "عـــدم احتكار الحزب للدين أو الهوية القومية فـــي تســـميته أو برنامجـــه".

وثانيهما ضرورة أن يكون أي حزب جديد مميزا عـــن الأحـــزاب القائمـــة مـــن حيـــث البرنامج والأهداف. ويتعارض هذا مع قيد آخر -ثـــالث- يلـــزم جميـــع الأحـــزاب بمبـــادئ معينة. أي أن القانون يريد الأحـــزاب أن تختلـــف عـــن بعضـــها وأن تتشـــابه فـــي الوقـــت نفســـه.

وحسب القانون المصري، تلتزم الأحزاب بـــأن لا تتعـــارض برامجـــها وأهدافـــها مـــع الشريعة الإسلامية والوحدة الوطنيـــة والســـلام الاجتمـــاعي ومبـــادئ ثـــورة يوليـــو 1952

وثورة مايو 1971. كما يجب ألا يكون بين مؤسسي الحزب "من تتوافر أدلة على قيامه بالدعوة أو المشاركة في الدعوة أو الترويج بأي طريقة لمبادئ تتنافى مع قانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي".

وحسب القانون التونسي يجب على الأحزاب احترام والدفاع عن النظام الجمهوري وأسسه، وعن مبدأ سيادة الشعب، ومكاسب الأمة وخصوصا المبادئ المنظمة للأحوال الشخصية، كما يجب عليها "تجنب الطرق الغوغائية وخصوصا الإثارة والتعصب الديني، وكذلك الطرق التي من شأنها النيل من مؤسسات الدولة".

كما يرفض القانون المصري إعادة تأسيس الأحزاب التي تم حلها عقب ثورة 1952، ويشترط أن يكون نصف مؤسسي أي حزب على الأقل من العمال والفلاحين.

وفي الحالتين، لابد من الحصول على تصريح من الإدارة لتأسيس أي حزب، في مصر يجب التقدم بطلب إلى لجنة شئون الأحزاب، ولجنة شبه حكومية يرأسها رئيس مجلس الشورى وتضم عددا متساويا من الوزراء وهي الشخصيات العامة يختارهم رئيس اللجنة. ولهذه اللجنة، التي لا يمكن أن تكون محايدة بأي معيار، الحق في قبول أو رفض إنشاء الحزب، ولكن يمكن الطعن في قراراتها قضائيا.

وفي تونس يقتضي تكوين الحزب التقدم بطلب إلى وزارة الداخلية التي يجوز أيضا الطعن في قراراتها قضائيا. وفي الحالتين، تملك السلطة حق حل أو طلب حل الحزب. في تونس، لوزير الداخلية صلاحية إغلاق مقرات الأحزاب ومنع نشاطاتها في الحالات ذات الخطورة القصوى، وهى حالات لم يحددها القانون. وفي مصر، يجوز للجنة الأحزاب تقديم طلب حل الحزب إلى المحكمة الإدارية. ولها أن تطلب من المحكمة وقف الحزب أو أي قرار من قراراته.

آفاق التعددية المقيدة

حسب المقارنة السابقة، يرتبط الفارق بين النمط السلطوي والتعددي المقيد بتغير محدود في دور نظام الحكم، ففي كل من النظامين، يظل نظام الحكم هو محور النظام السياسي، لكن دوره في توجيه المجتمع نحو غايات ومُثل معينة في إطار

النمط السلطوي ينحسر في ظل النمط التعددي المقيد. ومع ذلك يبقى النمطان متماثلين من حيث احتكار السلطة، نتيجة الاستمرار في استبعاد التداول عليها.

ومعنى ذلك أنه في النمط التعددي المقيد، يظل نظام الحكم هو المتغير المستقل، والمجتمع أو النظام الاجتماعي هو المتغير التابع، كما في النظام السلطوي وكذلك في النظام الشمولي، وبعكس النظام الديمقراطي، وفقا لتمييز دافيد أبتر الشهير في دراسته عن التغير السياسي (1973).

ففي النظام الديمقراطي وحده تصبح الحكومة متغيرا تابعا، حيث تكون الهيئة الناخبة هي مصدر السلطة. وهذا هو أساس منهج أبتر الذي يعتبر ما يفرزه المجتمع من مطالب وضغوط مؤثرات بمثابة ومدخلات تتعامل معها نظام الحكم الديمقراطي عبر ما يتخذه من قرارات وسياسات (مخرجات)، أما في النظامين السلطوي والشمولي، فإن الحكومة نفسها هي التي تصنع المدخلات من خلال احتكارها لتحديد الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها وتكون المخرجات هي ما تحدثه من تغيير منظم في المجتمع باتجاه مثال معين. وفي النظام التعددي المقيد يظل نظام الحكم محتكرا للسلطة، ولكن يصبح أكثر ميلا للبراجماتية وأكثر انفتاحا على المجتمع بشكل نسبي، وأكثر تعرضا للضغوط التي يتعامل معها بشكل ديمقراطي حينا وبشكل سلطوي في معظم الأحيان.

ورغم قدرة النظام السلطوي في ثوبه التعددي المقيد على الاستمرار، ألا أن إصراره على تقليص انفتاحه يؤدي إلى أزمات محورها عدم الانسجام بين نظام الحكم والنظام السياسي. ففي النمط السلطوي، يحدث هذا الانسجام قسرا من خلال كبت وحظر التعددية وقمع المعارضين وإلحاق السلطتين التشريعية والتنفيذية بالسلطة التنفيذية.

وتبدأ أزمة النمط السلطوي في الظهور والتفاقم عندما تصعب مواصلة ضمان الانسجام القسري بين نظام الحكم والنظام السياسي، ولذلك يصبح الانفتاح السياسي الجزئي ضروريا لإدارة هذه الأزمة، ومن ثم التحول إلى النمط التعددي المقيد.

لكن احتفاظ نظام الحكم في هذا النمط بطابعه السلطوي وإصراره على الاستمرار في ذلك يضعه في حال عدم انسجام مع النظام السياسي التعددي المقيد بما يشتمل عليه من أحزاب تسعى للحد من السلطوية معتمدة على هامش الحرية المتاح،

ومصطدمة بالسقف المنخفض لهذا الهامش. ومن هنا يواجه نظام الحكم ضغوطا من داخل النظام السياسي نفسه.ولذلك يعد التمييز بين نظام الحكم والنظام السياسي على هذا النحو مدخلا مهما لفهم أزمة النمط التعددي المقيد.

إنها الأزمة الناجمة عن عدم الانسجام بين نظام حكم ذي طابع واحدي ويصر على الاحتفاظ بهذا الطابع وبين نظام سياسي يتسم بالتعددية رغم القيود عليها. ولذلك يحدث التوتر بين نظام الحكم وبين المعارضة التي يقف بعضها على هامش النظام السياسي، ولا يتاح لبعضها الآخر لا حتى الوقوف على هذا الهامش. ورغم ما قد يبدو لأول وهلة من أن أزمة النمط التعددي المقيد هي على هذا النحو أزمة نخبة الحكم، فغالبا ما تعاني المعارضة من أزمة لا تقل حدة.

وتتفاقم أزمة هذه المعارضة عندما لا تكون موحدة ثقافيا، أي حين تكون منقسمة حول الاختيار الثقافي الحضاري، وعندئذ يتقاطع الصراع حول ذلك الاختيار مع الصراع بين محاولة نظام الحكم الحفاظ على الوضع القائم ومحاولة المعارضة تغييره في اتجاه الديمقراطية. وتدخل حالتا مصر وتونس في هذا الإطار.

تأثير الإسلام السياسي

أتفق مع زميلي د. عبد الجواد على أهمية دور تيار الإسلام السياسي، وعلى أن جانبا مهما من التفاعلات في التجربتين المصرية والتونسية ارتبط بالعلاقة بين الدولة وجماعات الإسلام السياسي.

ولكنني اختلف معه في القول بأن "لا يوجد لدينا سوى أدلة قليلة على أن الطريقة التي تعامل بها النظام الحاكم في البلدين مع المعارضة كان يمكن أن تختلف إذا كان فصيل المعارضة الأكثر قوة علمانيا وليس إسلاميا". لدينا، في الواقع، أدلة كافية على ذلك، بغض النظر عن كونها قليلة أو كثيرة. لدينا أدلة نظرية مرجعها طابع النظام السلطوي في ثوبه التعددي المقيد. وهو طابع يدفعه إلى تقليص الانفتاح السياسي في حال بروز معارضة قوية أيا كان مصدرها. ولدينا أدلة تجريبية تؤكد ذلك، وورد بعضها في سياق التحليل الذي قدمه الكاتب.

فعلى سبيل المثال، جاء التقليص الأول للانفتاح السياسي في مصر، عقب انتفاضة يناير 1977 الشعبية، خوفا من اليسار وليس من الإسلاميين. وخلال الفترة 77-1981 كانت معركة نظام الحكم الأساسية مع اليسار والوفد وسياسيين مستقلين كان معظمهم علمانيين أو شبه علمانيين.

يدرك الكاتب أن قبول حجة محاربة الأصولية مدخلا لفهم ميل نظام الحكم في مصر وتونس إلى تقليص الانفتاح السياسي "يصب في طاحونة النخب الحاكمة في أغلب البلاد العربية، التي تدعي أن خطر الأصولية يمثل الحاجز الرئيسي الذي يمنعها من التقدم على طريق الإصلاح الديمقراطي".

ولكنه مع ذلك، يقبل هذه الحجة ضمنيا انطلاقا من اعتقاده في أن النظرية الديمقراطية لم تقدم حلا مقنعا لمشكلة استفادة أحزاب غير ديمقراطية من المناخ الديمقراطي للوصول إلى السلطة كي تنقلب بعد ذلك على الديمقراطية، وتقطع الطريق على إمكانية استبدالها بالأسلوب الديمقراطي".

وهو بذلك يجزم بعدم وجود أي تيار إسلامي ديمقراطي، وبأن كل التيارات الإسلامية هي بالضرورة غير ديمقراطية، وهو حكم لا أرى أساسا موضوعيا له. ولكن قبل أن نناقش هذا الحكم، تجدر الإشارة إلى أن النظرية الديمقراطية تتضمن بعض إسهامات يمكن أن تساعد على حل مشكلة وجود قوى غير ديمقراطية، سواء كانت إسلامية أو علمانية، إذا وضعنا هذه المشكلة في إطار الانقسام الثقافي-الحضاري، الذي أشرت إليه سابقا على أنه مصدر صراع يتقاطع مع الصراع من أجل الديمقراطية، مما يخلق صراعا مركبا.

ويجوز حل هذا الصراع المركب إذا نجحت الجماعة السياسية في التوصل إلى تفاهم أو تراض عام حول صيغة لتجاوز الانقسام الثقافي وتحقيق تحول تدريجي إلى الديمقراطية، وتفيدنا في ذلك النظريات التي تركز على دور الجماعة السياسية في إنجاز هذا التحول. ويمكن الإشارة إلى نظريتين تأسيسيتين في هذا المجال.

الأولى نظرية روبرت دال التي تتخلل العديد من أعماله،وخاصة مؤلفه عن البولياركية (1971). وهي تعطي أولوية لقدرة الجماعة السياسية على تجاوز الانقسامات الجوهرية التي تهدد استقرار النظام الديمقراطي بما يوفر نوعا من "الأمن المتبادل" بين عناصر هذه الجماعة، ويتيح إرساء تقاليد التكيف والتعاون والمساومة

والثقة. إذ لا يمكن في الواقع التطلع إلى التحول الديمقراطي إلا إذا كانت مساحة التوافق والتفاهم أوسع من مساحة الصراع. فالتحول إلى الديمقراطية يصبح صعب المنال طالما كانت هناك أهداف ومصالح وقيم شديدة الاختلاف.

والثانية نظرية دانكورت روستو في دراسته عن التحول إلى الديمقراطية في مجلة السياسات المقارنة (أبريل 1970). والتي طورها بعد ذلك في الكتاب الذي حرره بالاشتراك مع كينيث بول اريكون عام 1991. ويتمثل الإسهام الجوهري لهذه النظرية في إبراز الأهمية القصوى لقدرة الجماعة السياسية على الإدراك المتبادل للخطر الناجم عن الانقسام. فعندما تتوافر هذه القدرة، يصبح خيار التفاهم على قواعد اللعبة ضروريا، من منظور إدراك كل طرف أن تكلفة إخضاع خصومه تفوق تكلفة التفاهم معهم والتعاون لأجل تنظيم التنافس في إطار دستوري وتعالج هذه النظرية مسألة التفاهم على أسس تنظيم التنافس باعتبارها تسوية تنجم عن عملية تفاوضية بالمعنى الدقيق، وبما تنطوي عليه من مساومة وتنازلات متبادلة لخفض حدة الصراع وزيادة مساحة الاتفاق والإجماع، وبوصفها عملية تكيف متبادل تنتج عن إدراج مخاطر غياب التفاهم العام.

وينسجم إسهام هاتين النظريتين مع الفكرة التي طرحها ألموند وفيربا في دراستهما عن الثقافة المدنية (1963) استنادا إلى التجربة التاريخية البريطانية، التي قدمت نموذجا للتكيف المتبادل بين القوى الأرستقراطية والملكية بثقافتها التقليدية وبين الفئات التجارية والصناعية الصاعدة بثقافتها العلمانية. فقد رأى ألموند وفيربا أن ما برز من جراء عملية التكيف المتبادل كان ثقافة ثالثة، ليست تقليدية ولا حديثة بل مشتركة بينهما، ثقافة تعددية ترتكز إلى تبادل الأفكار والاقتناع، أي ثقافة إجماع وتنوع في آن معا.

ولكن في الحالات التي تشهد انقساما ثقافيا حادا (إسلاميا-علمانيا أو شبه علماني) مثل حالتي مصر وتونس، لا يشترط أن يصل التكيف المتبادل إلى حد نشوء ثقافة ثالثة، وإنما يكفي التفاهم على مقومات أساسية للنظام الديمقراطي وعلى قواعد اللعبة لإطلاق ديناميات التحول، بما يتيح خفض مستوى الصراع من مواجهة بين مشروعين أيديولوجيين كليين متنافرين، إلى تنافس على سياسات وبرامج محددة.

وهنا، فقط، يجوز الحديث عن عملية إصلاح ليبرالي.

لكن يقتضي ذلك توافر قدر معقول من النضج والحكمة والالتزام بالديمقراطية لدى أطراف الجماعة السياسية، على النحو الذي أبرزه إسهام وجوان لينز حول انهيار النظم الديمقراطية (1978)، وإسهام جون هيجلي ومايكل بيرتون بشأن تسويات النخبة (1987)، وبخصوص دور النخبة في التحول الديمقراطيّ (1989)، فمن خلال هذه الإسهامات، تبرز أهمية قدرة الجماعة السياسية على الارتفاع إلى مستوى مواجهة الخطر الناجم عن انقسامها،وإمكانية تجاوز هذا الخطر من خلال عمليات تسوية تفاوضية، الأمر الذي يقلل خطر انقلاب أي طرف على الديمقراطية.

فإذا افترضنا أن هناك ثلاثة أنماط من حيث بنية الجماعة السياسية (جماعة غير موحدة، وجماعة موحدة أيديولوجيا، وجماعة موحدة بالتراضي والتفاهم)، فإن الأخيرة وحدها هي التي تستطيع وضع الأسس لإصلاح ليبرالي قابل للاستقرار، من خلال تسوية تفاوضية تقود إلى تفاهم ديمقراطي ينطوي على التزامات متبادلة وإجراءات لبناء الثقة في إطار التكيف المتبادل.

التيار الإسلامي.. والديمقراطية

وعندما نصف هذا التكيف بأنه متبادل، نعني أنه ليس مقصورا على الإسلاميين وحدهم. وعلى من يطالبونهم بإثبات توافقهم مع الديمقراطية أن يثبتوا بدورهم أنهم ديمقراطيون، خصوصا وأن بعضهم لا يخفى تأييده لإجراءات القمع التي يتعرض لها الإسلاميين في البلدين.

والغريب أن فريقا من العلمانيين، يساريين وقوميين، لم يعرف عنه أي التزام بالديمقراطية حتى وقت قريب جعل نفسه حكما يملك الحق في تحديد مصدر الخطر عليها وأفتى بأنه لا فرق بين إسلاميين معتدلين ومتطرفين.

وعندي أن اتهام الحركات الإسلامية المعتدلة بأنها لن تترك السلطة إذا وصلت إليها بالطريق الديمقراطي، أي عبر الانتخابات، لا يستند إلى أساس أو دليل.ولكن مروجي هذا الاتهام يطرحونه في صيغة لا تتحمل الشك ولا تحتاج إلى إثبات، الأمر الذي يجعله أشبه بأطروحة ميتا فيزيقية من النوع الذي لا يقبل الإثبات أو النفي على أسس علمية. والتذرع بتجربتي السودان وإيران لا يفيد كثيرا في دعم هذه

الأطروحة. ربما تصلح هاتان التجربتان للاستخدام في الحملات الدعائية العادية للتيار الإسلامي.

ولكن إذا كنا في صدد مناقشة جدية، يصعب الاعتداد بأي منهما. فلم يصل الإسلاميون إلى السلطة في البلدين عبر الانتخابات، وإنما من خلال ثورة شعبية في أحدهما، وانقلاب عسكري في الآخر. والزعم بحتمية انهيار الديمقراطية إذا وصلت حركة إسلامية إلى الحكم يقتضي إثباته تقديم دليل من واقع تجربة فازت فيها إحدى هذه الحركات في انتخابات حرة، وقامت أثر ذلك بإلغاء الديمقراطية وامتنعت عن إجراء الانتخابات التالية. وهذا لم يحدث حتى الآن.

ولكن حدث العكس، إذ وصل حزب الرفاه الإسلامي إلى الحكم في تركيا وقاد حكومة ائتلافية وأثبت التزاما بالديمقراطية، عكس أحزاب علمانية متطرفة تواطأت مع المؤسسة العسكرية التركية لإخراجه من السلطة رغم كل التنازلات التي قدمها. ووافق هذا الحزب على التخلي عن رئاسة الحكومة من اجل الحفاظ على الديمقراطية وقطع الطريق على انقلاب عسكري علماني يقوضها. إلا تدحض هذه التجربة، إذا، الزعم بأن التيار الإسلامي هو مصدر الخطر على الديمقراطية؟ وإلا ينبغي أن تدفع أصحاب هذا الزعم إلى إعادة النظر فيه إذا كانوا مخلصين حقا للديمقراطية؟

الواضح حتى الآن أن موقف بعض الأحزاب والتيارات العلمانية وشبه العلمانية في مصر وتونس لا يختلف في جوهره عن موقف نظام الحكم في البلدين تجاه "الإخوان المسلمين" و"النهضة".

وفي ظل هذا الموقف، أسئ تقدير تجربة الإسلاميين في النقابات المهنية الرئيسية في مصر، وما انطوت عليه من إيجابيات رصدتها الورقة عندما أشارت إلى أنها حققت "تفاعلا بين الإسلاميين وباقي مكونات المجتمع السياسي في إطار ديمقراطي صحي، حيث يتاح للإسلاميين خلال هذه الخبرة تعلم كثير من تقاليد العمل السياسي الديمقراطي، كما أتيح لهم أيضا تطوير أفكارهم فيما يتعلق بعلاقتهم مع الآخرين".

لقد كانت النقابات المهنية بمثابة ساحة تتيح للإسلاميين، وغيرهم، اكتساب تقاليد الممارسة الديمقراطية، من خلال الاحتكام إلى الناخبين والقبول بنتائج الانتخابات، وإدراك أن من يفوز اليوم يمكن أن يخسر غدا، والعكس. كما أتاحت انتخابات هذه تدريبا على تداول السلطة الممنوع في الانتخابات العامة.

ولكن اتجاه نظام الحكم إلى مزيد من الانغلاق مع مطلع العقد الجاري ارتبط بهجمة على هذه النقابات. ولما لم يف القانون في سنة 1993 المسمى "قانون ضمانات ديمقراطية التنظيمات النقابية المهنية" بالغرض، تم وضع اثنتين من أهم هذه النقابات (المهندسين والمحامين) تحت حراسة قضائية.

وعندما يرحب فريق من العلمانيين بهذه الإجراءات القهرية، أو يصمتون إزاءها، في الوقت الذي لا يكفون عن اتهام الإسلاميين بأنهم يستخدمون الديمقراطية للانقلاب عليها، فهم يناقضون أنفسهم الأمر الذي يضعهم بدورهم في دائرة هذا الاتهام.

والحال أنه ليس ثمة طريق أمام الديمقراطيين حقا، في تيارات المعارضة العلمانية وشبه العلمانية، غير الدخول في حوار جاد مع الإسلاميين المعتدلين سعيا إلى صيغة لتجاوز الانقسام الذي يشطر المعارضة إلى فريقين تزداد الهوة بينهما على نحو يستحيل معه بناء تكتل ديمقراطي قادر على ممارسة ضغط في اتجاه إصلاح ليبرالي حقيقي يمثل مخرجا من أزمة النظام التعددي المقيد.

وبدون ذلك، تظل نخبة الحكم قادرة على التعايش مع هذه الأزمة مستثمرة عجز المعارضة وانقسامها، ومستفيدة من الاستقطاب الثقافي الذي يدفع فريقا من المعارضة العلمانية إلى الالتحاق بنظام الحكم تحت شعار "مواجهة الإرهاب". وفي سياق كهذا لابد أن يتزايد ميل نخبة الحكم إلى الانغلاق ورفض التغيير والتجديد على كل صعيد، سواء فيما يتعلق بالأشخاص أو السياسات ويدعم هذا الميل اكتساب كثير من أقطاب نخبة الحكم السياسية والإدارية مقادير هائلة من النفوذ كل في موقعه، وارتباطهم بشبكات من المصالح تتسم بالتداخل والتقاطع. وفي ظل هذا الركود السياسي، تفقد نخبة الحكم رؤية واضحة للمستقبل، وتنصرف إلى إدارة الأزمة العامة في تفصيلاتها وجزئياتها الصغيرة يوما بيوم، وليس في كليتها وشمولها.